

## البَابُ الثَّانِي

### في ذكر أحكام الجازّ والمجرور

المسائل التي تعرض لها المصنف:

هذا الباب فيه أربع مسائل أيضا.

إحداها- أنه لا بُدّ من تعلق الجازّ والمجرور. بـ «فعل ماض، أو مضارع، أو أمر» ولو كان ناقصا على الأصح، أو بما في معناه من مصدر، أو صفة، أو نحوهما.

ما المراد بالتعلق؟

والمراد بالتعلق: العمل في محل الجازّ والمجرور نصبا أو رفعاً.

مثال تعلق الجازّ والمجرور بالفعل:

نحو: «مررتُ بزَيْدٍ». فالجازّ والمجرور في محل نصب بمررت.

ومثال تعلق الجار والمجرور بما في معنى الفعل: نحو «زَيْدٌ مَمْرورٌ به» فالجار والمجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ «مَمْرور»<sup>(١)</sup>.

مثال اجتماعهما:

(أ) وقد اجتمعا؛ أى: التعلّق بالفعل، والتعلّق بما في معناه في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فعليهم الأول متعلق بفعل وهو: «أَنْعَمْتَ». ومحلّه نصب وعليهم الثاني متعلق بما في معنى الفعل وهو المغضوب ومحلّه رفع على النيابة عن الفاعل.

(ب) وقد اجتمعا أيضا في قول أبي بكر بن دُرَيْدٍ في مقصورته:

وَأَشْتَعَلَ الْمُبِيضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتَعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى<sup>(٢)</sup>

(١) كما هو معروف أن اسم الفاعل يعمل عمله المبنى للمعلوم، أما اسم المفعول فيعمل عمله المبنى للمجهول فهو يرفع نائب فاعل.

(٢) هذا البيت هو البيت الثالث من المقصورة. اشتعل: فشا وانتشر، من قوله الله عز وجل ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سَبِيحًا﴾ [مریم: ٤] والمبيض منه: الشعر الأشيب، ومسوّده: الشعر الذي بقي أسود على حاله. والجزل: ما غلظ من الحطب، والغضا: ضرب من الشجر يبقى جفنه مخرّجا بعد الاحتراق طويلا، واجدته غصاة. قال الشاعر:

فسقى الغضا والساكنيه وإن هُمو شيوه بين جوانجى وضلوعى!

يشبه الشعر الأبيض بالنار تعصف بالشعر الأسود فيسرع إليه البياض مثله في ذلك مثل اشتعال النار في الشجر، أو الحطب اليابس.

فَ «فِي مُسْوَدِّهِ» مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ وَهُوَ «اشْتَعَلَ» وَ «فِي جَزَلٍ» مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ «اشْتَعَالَ»<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ عُلِّقَتِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الْأَوَّلُ وَهُوَ «فِي مُسْوَدِّهِ» بِ «الْمَبْيُضِّ» أَوْ جَعَلْتَهُ حَالاً مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِ «كَائِنًا» مُحذُوفًا.. فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي مُتَعَلِّقَانِ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ «الْمَبْيُضُّ» أَوْ «كَائِنًا».

وَاشْتَعَلَ: مَعْنَاهُ انْتَشَرَ، وَالْمَبْيُضُّ: الْبَيَاضُ. وَالضَّمِيرُ فِي «مُسْوَدِّهِ» عَائِدٌ عَلَى الرَّأْسِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ. وَ«مِثْلٌ» بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ. وَ«الْعَصَى»: شَجَرٌ مَعْرُوفٌ إِذَا وَقَعَ فِيهِ النَّارُ يَشْتَعَلُ سَرِيعًا، وَيَبْقَى زَمَانًا. شَبَّهَ بَيَاضَ الْمَشِيبِ، وَانْتَشَارَهُ فِي رَأْسِهِ بِاشْتِعَالِ النَّارِ فِي الْحَطَبِ الْغَلِيظِ، وَانْتَشَارَهَا فِيهِ.

### حُرُوفٌ مُسْتَنْثَاءَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ:

وَيَسْتَنِي مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَرْبَعَةٌ؛ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ: أَحَدُهَا - الْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ.

[١] كَالْبَاءِ الزَّائِدَةِ:

«أ» فِي الْفَاعِلِ: نَحْوُ ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]. أَوْ نَحْوِ: أَحْسِنِ بَرِّيْدًا.. عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَالْأَصْلُ: كَفَى اللَّهُ شَهِيدًا، وَأَحْسَنَ زَيْدٌ بِالرَّفْعِ، فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ. وَأَحْسِنِ: (بِكَسْرِ السِّينِ) فَعَلَ تَعْجَبَ.

«ب» وَالزَّائِدَةُ فِي الْمَفْعُولِ: نَحْوُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

«ج» وَفِي الْمُبْتَدَأِ: نَحْوُ: بِحَسْبِكَ دَرَاهِمُ.

«د» وَفِي الْخَبْرِ النَّاسِخِ الْمَنْفِيِّ: نَحْوُ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] ﴿وَمَا اللَّهُ

بِعَنَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

[٢] وَك «مِنْ» الزَّائِدَةُ:

«أ» فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

(١) الْمَصْدَرُ يَعْمَلُ فِعْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ يُضَافُ إِلَى مَعْمُولِهِ.

وَإِبْنُ دَرِيدٍ: هُوَ أَبُو بَكْرٍ بِنُ دَرِيدِ الْإِمَامِ اللَّغْوِيِّ الْحُجَّةِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢١ هـ. رَوَى عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَصْمَعِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ، وَأَبِي الْفَضْلِ الرِّيَاضِيِّ، وَالتَّوْزِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَكْبَارِ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ، وَكَانَ رَأْسَ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ، وَرَوَى عَنْهُ خَلْقٌ مِنْهُمْ: السِّيرَافِيُّ، وَالْمَرْزِبَانِيُّ وَأَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَهُوَ الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ لُغَةُ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ صَاحِبُ الْجُمْهُورَةِ، وَقَصِيدَتِهِ «الْمَقْصُورَةُ» اسْتَوْعَبَتْ مَعْظَمَ الْأَفْعَالِ الْمَقْصُورَةِ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَاشْتَمَلَتْ عَلَى ضُرُوبٍ مِنَ الْحُكْمِ وَالنَّصَائِحِ وَالْأَوْصَافِ الْبَدِيعَةِ. وَتَنَاوَلَتْ عِدَّةَ أَغْرَاضٍ، وَشَعْرَهَا مِنَ السَّهْلِ الْمَمْتَنَعِ الْعَذْبِ.

« ب » وفي المفعول نحو: ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوُّتٍ ﴾ [الملك: ٣].  
 « ج » وفي المبتدأ نحو: ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: ٥٩]. و﴿ هَلْ مِّنْ خَلْقٍ  
 غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣].

### ما يستفاد من الأمثلة:

واستفيد من الأمثلة:

أولاً: \* أن «الباء» تزداد في الإثبات والنفي. \* وتدخل على المعارف والنكرات.  
 ثانياً: \* وأن «من» لا تزداد في الإثبات. \* ولا تدخل على المعارف - على الصحيح.

### لماذا لا يتعلق الزائد بشيء؟

وإنما لم يتعلق الزائد بشيء؛ لأن التعلق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنى له يرتبط  
 بمعنى مدخوله؛ وإنما يُؤْتَى به في الكلام تقويةً وتوكيداً.  
 والحرف الثاني مما لا يتعلق بشيء:

« لعلّ » الجارة في لغة من يجربها المبتدأ وهم عُقَيْل (بالتصغير).

ولهم في لامها الأولى: الإثبات والحذف؛ (فهاتان لغتان) ولهم في لامها الأخيرة: الفتح  
 والكسر؛ (فهاتان لغتان أيضاً) وإذا ضربت اثنتين في مثلهما تحصل من ذلك أربع لغات  
 وهي: لَعْلٌ وَلَعْلٌ. وَعَلٌّ وَعَلٌّ. بفتح اللام الأخيرة وكسرها فيهن. واشتهر أن عُقَيْلاً يجرون  
 بلعْلٌ<sup>(١)</sup>:

قال شاعرهم وهو كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَىٰ وَاِرْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً

لَعْلٌ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

فجر بها «أبا المغوار» تنبيها على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل  
 العمل الخاص به وهو الجرّ.

(١) لأنها بمنزلة الحرف الزائد. ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية كما  
 في بيت سعد الغنوي. وقوله: «قريب» هو الخير.

وأبو المغوار كنية أخى الشاعر مات فرثاه، واسمه «هرم» أو «شبيب».

## ما سبب القول بعدم التعليق فيها؟

وإنما قيل بعدم التعليق فيها؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ.

## الحرف الثالث مما لا يتعلق بشيء:

والحرف الثالث مما لا يتعلق بشيء «لولا» الامتناعية، إذا وليها ضمير متصل لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب في قول بعضهم: (لولاى، ولولاك، ولولاه).

كقول زيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طُحت كما هوى ..... (١)

وكقول الآخر:

لولاك فى ذا العام لم أخرج .....  
أنشده الفراء<sup>(٢)</sup>: وكقول جحدر:

ولولاه ما قلت لددى الدراهم .....

## مذهب سيويه:

فذهب «سيويه» إلى أن «لولا» فى ذلك كله جازة للضمير، وأنها لا تتعلق بشيء، وأنها بمنزلة لعل الجازة؛ فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء.

مذهب الأخفش: وذهب «الأخفش» إلى أن «لولا» فى ذلك غير جازة، وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع<sup>(٣)</sup>.

(١) بقية البيت كما جاء فى منهج السالك للأشمونى:

وكم موطن لولاي طُحت كما هوى بأجرامه من قنّة النيق منتهوى.

(٢) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد. أخذ عن الكسائى وكان فقيها عالما فى النحو واللغة مات سنة ٢٠٧ هـ. وترجمته فى نزهة الألبا: ١٣٤، ومعجم الأدياء ٩/٢٠.

(٣) جاء فى منهج السالك للأشمونى: وذهب سيويه: إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو «لولاى» و «لولاك» و«لولاه» فالضمائر مجرورة بها عند سيويه. وزعم الأخفش: أنها فى موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، ولا عمل للولا فيها، كما لا تعمل لولا فى الظاهر. وزعم الميزد: أن هذا التركيب فاسد لم يرد فى لسان العرب. وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

أَظْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرُضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَبُ

وقوله:

وكم موطن لولاي طُخت كما هوى بأجرامه من قنّة النيق منتهوى. ١ هـ

والأكثر أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو؛ بانفصال الضمير فيهن؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

### الحرف الرابع مما لا يتعلق بشيء:

والحرف الرابع «كاف التشبيه» نحو قولك: «زيدٌ كعمر».

فزعم الأخفش (الأوسط) وهو سعيد بن مسعدة، وأبو الحسن بن عصفور: أنها؛ أى كاف التشبيه لا تتعلق بشيء محتجين بأن المتعلق به إن كان استقرّ، فالكاف لا تدل عليه. وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، وهو أشبه، فهو متعدّد بنفسه لا بالحرف. وفي ذلك بحث. وفي بعض النسخ: نظر. وبينه المصنف في «المغنى» بمنع انتفاء دلالة الكاف على الاستقرار فقال: «والحق أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار». وهو فى ذلك تابع لأبى حيان<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثانية من المسائل الأربع:

فى بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة لماذا أخرها عن الأولى؟

أخرها عن الأولى؛ لأنها منها بمنزلة الجزء من الكل.

### بيان الحكم:

حكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة أو بعد النكرة مع التّمخّص وغيره - حكم الجملة الخبرية المشروطة بالشروط المتقدمة:

(١) فهو؛ أى الجارّ والمجرور صفة فى نحو قولك: رأيت طائراً على غُصْنٍ، لأنه؛ أى: على غُصْنٍ وقع بعد نكرة محضية وهو «طائر».

(٢) أو هو حال فى نحو قوله تعالى - حكاية عن قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]. ففى زينته، فى موضع الحال؛ أى: متزيناً؛ على تفسير المعنى. وكائنا فى زينته: على تفسير الإعراب.

(١) شهدت البلاد فى دولة المماليك البحرية نهضة نحوية حمل لواءها ثلاثة رجال وهم:

أ - أبو حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٢٥ هـ

ب - وابن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٥١ هـ

ج - وابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩ هـ

وقد أشرت إلى ذلك فى المقدمة.

لأنه؛ أى: «فى زينتہ» وقع بعد معرفة محضة، وهى الضمير المستتر فى خرج. وهو محتمل لهما؛ أى: للوصفية والحالية، بعد غير المخضّ منهما، وذلك فى نحو: «يُعجِبُنِي الزَّهْرُ فى أَكْمَامِهِ».

وفى نحو: «هذا ثمر يانع على أغصانه».

وذلك؛ «الزهر» فى المثال الأول «مُعْرَفٌ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ»؛ فهو قريب من النكرة. وقولك «ثمر» فى المثال الثانى «موصوف» يانع؛ فهو قريب من المعرفة. فيجوز فى كل من «الجازّ والمجرور» فى المثالين:

(١) أن يكون صفة.

(٢) وأن يكون حالاً.

والأكمام: جمع كَمَم - بكسر الكاف - وهو وعاء الطَّلَع. والأغصانُ: جمع عُصْن بضم الغين.

**المسألة الثالثة من المسائل الأربع فى بيان : (مُتَعَلِّقُ الْجَازِ وَالْمَجْرُورُ فى هذه المواضع)**

اعلم أنه متى وقع الجازّ والمجرور:

(١) صفة لموصوف. (٢) أو صلة لموصول.

(٣) أو خبراً لمُخْبِرٍ عنه. (٤) أو حالاً لذى حال.

تعلق الجازّ والمجرورُ بمحذوف وجوباً تقديره: «كائن».

لأن الأصل فى الصفة، والحال، والخبر: الإفراد. أو تقديره: «استقر». لأن الأصل فى العمل للأفعال.

ويُعَضَّدُ الاتفاق عليه فى الصلة المشار إليه بقوله: إلا الواقعة صلة، فيتعين فيه تقدير «استقر» اتفاقاً؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكماً. وقد تَقَدَّمَ مثلاً: الصفة والحال فى قوله:

(١) رأيت طائراً على عُصْن. (٢) وخرج على قومه فى زينته.

(٣) ومثال الخبر: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

(٤) ومثال الصلة: ﴿وَلَهُ مَنْ فى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٠].

## بم يسمى الجارّ والمجرور في هذه المواضع الأربعة؟

ويُسمّى الجارّ والمجرور في هذه المواضع الأربعة: بـ «الظرف المستقرّ» بفتح القاف؛ لاستقرار الضمير فيه، بعد حذف عامله وفي غيرها: بـ «الظرف اللغو» لإلغاء الضمير فيه.

### المسألة الرابعة من المسائل الأربع:

يجوز في الجارّ والمجرور حيث وقع في هذه المواضع الأربعة: (صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً) وحيث وقع بعد نفى أو استفهام: أنه يرفع الفاعل؛ لاعتماده على ذلك.

تقول: «مررت برجل في الدار أبوه» فلك في «أبوه وجهان:

أحدهما- أن تقدّره فاعلاً بالجار والمجرور، وهو «في الدار»، لنيابته عن «استقرّ»، أو «مستقر»، محذوفاً.

وهذا الوجه هو الراجح عند الحذاق من النحويين كابن مالك.

### حجته:

وحجّته في ذلك: أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والوجه الثاني: أن تقدّره؛ أي: أبوه مبتدأ مؤخراً وتقدر «الجار والمجرور» وهو «في الدار» خبراً مقدماً، والجملة من المبتدأ والخبر: صفة لرجل والرابط بينهما: الهاء من «أبوه».

وكذا تقول: في الصلة، والخبر، والحال. وتقول في الواقع بعد النفي والاستفهام: (١) ما

في الدار أحد (٢) وهل في الدار أحد؟ فلك في «أحد» الوجهان:

(١) قال الله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ سَكُنٌ﴾ [إبراهيم: ١٠] فلك في «سَكُنٌ» الوجهان، وحكى ابن

هشام الخضراوي<sup>(١)</sup> عن الأكثرين أن المرفوع بعد الجار والمجرور يجب أن يكون فاعلاً.

وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما؛ أي: الجارّ والمجرور الفاعل في غير هذه المواضع

السته أيضاً: نحو: في الدار زيدٌ.

فزيد عندهم يجوز: أن يكون فاعلاً. ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً، والجارّ والمجرور

(١) ابن هشام الخضراوي صاحب كتاب الإفصاح. وهو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي [٥٧٥-٦٤٦ هـ بتونس]. وتحت عنوان «كتب ظاهرة الردود» من كتاب الدراسات اللغوية في الأندلس جاء: وضع الخضراوي كتاباً في النقص على «المتع» في التصريف لابن عصفور وهو أندلسي من أهل الجزيرة الخضراء وهاجر إلى تونس وقد كان من أعلام هذه الحقبة في النحو وفيه جل مؤلفاته. له عدد من المؤلفات على إيضاح الفارسي هي: الإفصاح بفوائد الإيضاح في شرحه، والاقتراح في تلخيص الإيضاح وتبعه بالشرح والتنميط والإيضاح. التكملة ٢/٦٦٠ و٦٦١.

خبره. وأوجب البصريون - غير الأخفش - ابتدائيته.

### \* تنبيه

جميع ما ذكرناه في الجازّ والمجرور من أنه:

(١) لا بد من تعلقه بفعل أو ما في معناه.

(٢) ومن كونه صفة للنكرة المحضة.

(٣) وحالا من المعرفة المحضة.

(٤) ومُحتملا للوصفية والحالية بعد غير المحضة منهما.

وغير ذلك؛ ثابت للطرف: فلا بدّ له من تعلقه بفعل: زمانيا كان الطرف أو مكانيا.

فالأول - نحو: ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فعشاء: ظرف زمان متعلق

بجاءوا.

والثاني - نحو: ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩] فأرضا: ظرف مكان متعلق

بـ «اطرحوه».

### لماذا نصبت أرضا على الظرفية؟

وإنما نصبت على الظرفية؛ لإبهامها، من حيث كونها منكّرة مجهولة.

### لا بد من تعلقه بفعل أو بمعنى فعل:

(١) فالزمانى: نحو: «زيد مبكر يوم الجمعة».

(٢) والمكانى: نحو: «زيد جالس أمام الخطيب».

فالظرفان متعلقان باسم الفاعل؛ لما فيه من معنى الفعل.

### مثال وقوعه صفة:

(١) ومثال وقوعه؛ أى وقوع الظرف المكانى صفة بعد النكرة المحضة:

«مررت بطائر فوق عُصين». ففوق عُصين: صفة لطائر.

(٢) ومثال وقوعه «حالا»: بعد المعرفة المحضة: «رأيت الهلال بين السحاب» فبين

السحاب حال من الهلال.

(٣) ومثال وقوعه محتملا لهما: أى؛ للوصفية والحالية بعد غير المحضة منهما:

(١) «يعجبنى الثمرُ (بالمثالثة) فوق الأغصان».

(٢) و «رأيت ثمرةً يانعةً فوق عُصين». ففوق فى الحالين محتمل الوصفية والحالية.

أما الأول: فلأنه وقع بعد المُعَرَّفِ بِأَلِ الجنسية، وهو قريب من النكرة.  
 (١) فإن راعيت معناه جعلت الظرف صفة له. (٢) وإن راعيت لفظه جعلته حالاً منه.  
 وأما الثاني - فلأنه وقع بعد النكرة الموصوفة ببيانعة.  
 والمنكر الموصوف قريب من المعرفة.  
 فإن لم تكتف بالصفة جعلت الظرف صفة ثانية. وإن اكتفيت بها جعلته حالاً من النكرة  
 الموصوفة.

(٤) ومثال وقوعه خبراً: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] وفي قراءة السبعة:  
 (نافع، وابن كثير، وابن عامر، وإبي عمرو، وحمزة، وعاصم، والكسائي) بنصب  
 «أسفل». فأسفل: ظرف مكان خبر عن الركب.  
 (٥) ومثال وقوعه صلة: ﴿وَلَمْ يَمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ  
 عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: ١٩]. فَمَنْ: (بفتح الميم) اسم موصول، وعنده: صلتها.  
 (٦) ومثال رفعه الفاعل الظاهر: «زيدٌ عنده مالٌ» فمال فاعل عنده؛ لأنه اعتمد على مُخْبِرٍ  
 عنه هذا هو الراجح.

ويجوز تقديرهما؛ أي: الظرف والمرفوع بعده: مبتدأ مؤخر، وخبراً مقدماً. والجملة: خبر  
 زيد، والرابط بينهما: الهاء من «عنده».

وكذلك الحكم إذا وقع بعد نفي أو استفهام: نحو: أعندك زيد؟ وما عندك زيد فيأتي في  
 «زيد» الوجهان، ويجرى في نحو: «عندك زيد» المذهبان المتقدمان فيما إذا لم يعتمد  
 الظرف على شيء ووقع بعده مرفوع:

- (١) فمذهب البصريين إلا الأخفش: وجوب رفعه على الابتداء، والظرف خبر مقدم.
- (٢) ومذهب الكوفيين والأخفش: جواز رفعه على الفاعلية؛ لأنهم يشترطون الاعتماد.

